

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015) -

أ.عبدالسلام هلال
جامعة عنابة

الملخص:

لقد كان الهدف من القيام بهذه الدراسة هو معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين متغيري الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990-2015، باستخدام النماذج القياسية "أسلوب التكامل المشترك، سببية جرانجر، وكذا نموذج تصحيح الخطأ" وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجلين الطويل والقصير في اتجاه واحد، حيث ينعكس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر ارتباط مباشر وقوي بمستوى أسعار النفط وهذا يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية، في حين يلاحظ انعدام علاقة سببية من النمو الاقتصادي الى النفط حيث لا تتأثر أسعار النفط بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مهما كانت درجة تقلب هذه المعدلات

Abstract:

The purpose behind this study is to determine the impact of fluctuations in oil prices on the economic growth in Algeria, through the study of the causal relationship between the variables of the study during the period 1990-2015, using the measuring models "integration method, Granger's causality, as well as error correction model".

The study results indicated that there is a causal relationship in the long and short term in one direction, which reflected the impact of fluctuations in oil prices on economic growth in Algeria, in that the economic growth in Algeria is linked directly and strongly with the level of oil prices. This reflects the subordination of the Algerian economy to the oil revenues. The lack of a causal relationship between economic growth and oil is noticed in that oil prices are not affected by the economic growth rates in Algeria, whatever the degree of volatility of these rates.

تمهيد:

عُرف النفط منذ منتصف القرن التاسع عشر و ذلك عندما حفر Edwin L. Drake أول بئر للبحث عن النفط عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم ، و بعد هذا الاكتشاف أصبح للنفط أهمية بالغة نظرا لاستخداماته ،خصائصه ومزاياه ،ثم اشتد الإقبال عليه بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في باقي دول العالم بدءاً من عام 1911م. ومع تركيز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم جعل الصراعات الدولية في السيطرة على هذه الثروة الحيوية تزداد حدة ، وصارت صناعة البترول صناعة رائجة تتحكم فيها عوامل رئيسية جيولوجية وتقنية واقتصادية وسياسات منظمات بترولية دولية ومن خلال التوازنات بين هذه المحاور تتقلب أسعار البترول هبوطاً وصعوداً بدرجات متفاوتة.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى 100 دولار للبرميل، وتنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي وأصبح النفط هو أحد أهم الأهداف العسكرية وأحد المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية، ثم ما لبث سعر النفط بالهبوط المدوي عام 1920 ليصل عند مستوى 3 دولارات للبرميل، مما دفع الولايات المتحدة إلى استحداث آلية تربط السعر بالإنتاج أطلق عليه بنظام MOB،

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

وفي عام 1928م قامت الشركات السبع و هي الشركات المحتكرة لصناعة النفط بإنشاء كارتل البترول، ووضعت القواعد التي ظلت تحكم السوق حتى عام 1950م، إلا أن هذا الكارتل بدأ في فقدان سيطرته تدريجياً؛ بسبب دخول شركات مستقلة جديدة في السوق العالمية، هذا بالإضافة إلى مطالبة الدول المنتجة للنفط بنصيبها من الأرباح .

لتأتي بعد هذا فترة السبعينات والثمانينات لتشهد تحولات جذرية في صناعة البترول، وذلك من خلال بسط الدول المصدرة للنفط على الإنتاج، ضف إلى ذلك الصدمتين البترولييتين اللتين ضربتا العالم: الأولى عام 11973 عقب حرب أكتوبر، والثانية عقب الثورة الإيرانية 1979،

وبصورة عامة فإن أسعار النفط في الفترة ما بين 1948 و 1999 لم تعرف نمواً فعلياً إلا بعد سنة 2000، لتصل الأسعار إلى مستويات قياسية وصلت إلى حاجز 150 دولاراً للبرميل سنة 2008، ثم ما لبثت الأسعار بالانخفاض بحوالي 55% منذ 2014 .

والجزائر من بين الدول التي تعتمد على صادراتها النفطية في تمويل اقتصادها وهو ما جعلها عرضة للعديد من الأزمات بسبب التقلبات الحادة التي عرفتتها وتعرفها أسعار النفط، ورغم ذلك استفادت الجزائر بحكم امتلاكها الاحتياطي كبير نسبياً من الثروة النفطية من فترات الارتفاع لأسعار النفط في برامجها التنموية، كما يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي مرتبط بمورد ناضب وغير مستقر مما يدخل الاقتصاد الجزائري في وضعيات حرجة وغير مستقرة لاسيما عند تماوي أسعار النفط.

أولاً: إشكالية الدراسة.

لما كان الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل شبه كلي بالنفط فإن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على الاقتصاد الجزائري يعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل، وفي هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية لدراسة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هل يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تستدعي هي الأخرى الإجابة عليها وهي:

- ❖ ما هي مكانة قطاع النفط في تحقيق التنمية في الاقتصاد الجزائري؟
- ❖ كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك في الأجلين القريب و البعيد؟
- ❖ ماهي العلاقة السببية الموجودة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

للإجابة على التساؤلات الفرعية والإشكالية تم تبني الفرضيات التالية:

- ❖ الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطاً شبه كلي بالنفط.
- ❖ تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى حدوث تذبذبات في النمو الاقتصادي في الجزائر، بحكم أن الاقتصاد الوطني ذو طبيعة ريعية؛ ومرتبطة ارتباطاً كلياً بالنفط.
- ❖ لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

سابعاً: الدراسات السابقة .

لقد تناول العديد من الباحثين والدارسين موضوع النفط والنمو الاقتصادي باعتبارهما من أهم المتغيرات الاقتصادية وستتطرق إلى أهمها:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة لخديمي عبد الحميد (2011): "أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية":

ولقد حاول الباحث إبراز آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي آثار

تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي في الجزائر؟

ولقد تحصل على نتائج أهمها: أن الاستقرار النقدي مصحوب بمستويات أسعار ثابتة محليا يساعده الالتزام بسعر صرف أجنبي اسمي مستقر، في حين أكدت الدراسة القياسية التي قام بها بوجود تكامل مشترك على المدى الطويل بين أسعار النفط وبين كل من المستوى العام للأسعار، سعر الصرف وسعر إعادة الخصم، وكذا أكدت الدراسة على وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر الصرف وسعر النفط باستعمال طريقة جرانجر.

دراسة لعمرى علي (2008): "دراسة تأثير سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر":

ولقد حاول الباحث تحليل وتوضيح العلاقة بين أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي بالاعتماد على المنهج التحليلي والقياسي، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين سعر النفط والنتاج الداخلي الخام، وكذا تم الوصول إلى أن متغيرات الدراسة وهي الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط.

1- مكانة قطاع النفط في تطوير سياسة التنمية بالجزائر:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تجربة نمو فريدة خلال عشريني السبعينات والثمانينات تركزت أساسا على الصناعة القاعدية لتلبية الحاجيات الأساسية للأمة، وعلى قطاع المحروقات لتمويل الاقتصاد الوطن، وكانت هذه التجربة ضمن التخطيط المركزي حيث اعتمدت الجزائر على هذا النظام عقب استقلالها في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، باعتبار هذا النظام أداة أساسية للتعديل الاقتصادي الهيكلي.

وعليه سيتم التطرق لمكانة قطاع النفط في تطوير سياسة التنمية في الجزائر، ثم نتناول منهجية قياس العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وأخير اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط.

1-1 قطاع النفط في الجزائر:

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من $\frac{1}{3}$ من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ $\frac{2}{3}$ من موارد ميزانية الدولة. فقد كان هذا القطاع محتكرا من قبل شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال، مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أداة وطنية لاستغلال مصادر الطاقة لفائدة الاقتصاد الوطني.

أولا: التطور التاريخي لاستغلال قطاع النفط.

يعود اكتشاف النفط بصورة رسمية في الجزائر إلى سنة 1956 (أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية حقل علجية وحقل حاسي مسعود)، إلا أن هذه الثروة بقيت خاضعة لاستغلال الشركات الأجنبية مثل شركة ريبال وكريسي والمسيرة وفق القانون الفرنسي الذي لا يتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاكتشاف النفطي، وبعد قيام الدولة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31. بموجب الأمر 63-491 من أهم الإجراءات للسيطرة على الثروة النفطية وكسر الاحتكارات الأجنبية، وفي سنة 1971 تم تأمين قطاع المحروقات الجزائري، حيث أصبح للدولة الجزائرية الحق في أخذ 51% من الشركات النفطية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، مما منح لها الحق في 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير وتأمين حقول الغاز، في حين تمول السوق الفرنسية بالنفط الجزائري مضمونا بسعر السوق، وتقدم تعويضات للشركات الأجنبية باستثناء شركة "جيبيتي"، إذ يدفع لها التعويض بالنفط الخام⁽¹⁾.

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثانياً: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها. وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- مساهمة النفط في التجارة الخارجية: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في النفط، والاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة النفطية غير القابلة للتجديد⁽²⁾.

ب- مساهمة النفط في الناتج الداخلي الإجمالي: لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه، وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظراً لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي⁽³⁾.

ت- النفط كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة: لعائدات النفط أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدولة المنتجة والمصدرة بهدف تلبية احتياجات الإنفاق العام، فالإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، و لتغطية العجز في الميزانية عند تماوي أسعار النفط فإن الدولة استحدثت صندوق سيادي لجمع الفائض من الموارد الجبائية البترولية حالة الارتفاع في الأسعار⁴. كما نجد أن الجباية النفطية تغطي حوالي 55% وأكثر من الإيرادات العامة للدولة.

ثالثاً. تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر: يتحدد حجم الاحتياطي تبعاً لعوامل الاكتشافات المحققة وتيرة الاستخدام، وقد سجل قطاع الطاقة التقليدي في الجزائر جملة من الاكتشافات النفطية بلغت أوجها سنة 2006 حيث بلغت 12 اكتشافاً⁽⁵⁾ إلا أنها لم تدعم مستوى الاحتياطي بصورة كبيرة، نظراً لأن معظم الاكتشافات عبارة عن آبار عادية ذات منسوب ضئيل، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب على هذا المورد المتناقص، ويمكن استعراض تطور حجم الاحتياطات في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الاحتياطات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة: مليار/برميل

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الجزائر
12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.27	11.35	

Source : <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=57&aid=6&cid=AG.&syid=20>

06&eyid=2015&unit=BB.

من خلال الجدول والشكل يتضح التحسن الطفيف في الاحتياطات حيث قدر سنة 2007 بـ 12.27 مليار برميل مقابل 11.35 مليار برميل سنة 2006، وهذه الزيادة راجعة للاكتشافات المحققة سنة 2006 ليستقر خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2015 عند 12.2 مليار برميل.

ويمكن تسليط الضوء على تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (02): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)

الوحدة: ألف برميل

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الجزائر
1720	1761.78	1874.24	1862	1880	1909	1955	1968.39	1969.06	

Source : <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=53&aid=1&cid=AG.&syid=2006&eyid=2014&unit=TBPB>.

1-2- السياسة الإنمائية في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الثمانينيات سياسات عديدة تهدف لبناء ركيزة متينة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك للتخلص من التبعية لقطاع النفط.

أولاً: السياسات التنموية خلال فترة الثمانينات: والتي هدفت إلى جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تمثلت فيما يلي:

أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): لقد سعى المخطط الخماسي الأول إلى تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعي وذلك بإدخال الوسائل الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية وتحقيق إشباع للحاجات الاستهلاكية للعائلات، وقد بلغت تكاليف هذا البرنامج 560.5 مليار دج، حيث منحت الأولوية في هذا المخطط للقطاع الفلاحي، قطاع الري وقطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاعين رغم أن القطاع الصناعي ظل محتفظاً بالأولوية في المجال التنموي بالجزائر⁽⁶⁾.

ب- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يعبر هذا المخطط بوضوح عن السياسة التنموية الجديدة حيث يتطلع إلى دفع قوى لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية على غرار المخطط الذي سبقه، لكنه اصطدم بمحيط اقتصادي دولي صعب، وانطلاقاً من تلك الوضعية تم تحديد برامج استثمارية تقوم على محورين هما:

❖ استثمار وتممين الطاقات الاقتصادية المتاحة؛

❖ تدعيم الشروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثل في شبكات النقل، السكن، الصحة وغيرها.

ثانياً: التمهيد لاقتصاد السوق: بعد الاستقلال اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي كدرع لحماية الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للاقتصاد الفرنسي، فكان تدخل الدولة بالاستناد إلى التخطيط شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أكد عليه برنامج طرابلس وميثاق الجزائر باعتبار التخطيط الأسلوب الأمثل لتوجيه الاقتصاد الوطني⁽⁷⁾، مما مكن الجزائر لاحقاً من بناء قاعدة صناعية تساعد على الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، وبسبب ضعف التخطيط المركزي وعدم الاهتمام بالتسيير على حساب خلق جهاز إنتاجي حديث ظل الاقتصاد الجزائري حتى نهاية السبعينيات يعاني من ضعف التنمية⁽⁸⁾.

ثالثاً. استراتيجية التنمية في اقتصاد السوق: لقد جاءت في هذه المرحلة العديد من الإصلاحات أهمها:

أ- برنامج الاستقرار الاقتصادي: ركز البرنامج على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة في الدول المعنية ومدته لا تتجاوز السنة غالباً، ويهدف إلى تطبيق حزمة من القواعد والإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

ب- برنامج التعديل الهيكلي: ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاحات فرضتها قوانين التعامل مع صندوق النقد الدولي، من تحرير للأسعار، إلغاء دعمها، تحرير أسواق العمل ورأس المال بما يتيح استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص (9).

ث- الخصوصية: نظرا لحاجت الجزائر للدعم من الهيئات الدولية الكبرى وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير فرض على الجزائر القيام بعمليات الخصخصة، ضمن ما يسمى بتمويل برنامج الإصلاح الهيكلي (10)، وهو ما قامت به للانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

رابعاً. سياسة الإنعاش الاقتصادي: بعد وضعية الركود التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي، قامت الجزائر ببرامج بغية إنعاش الاقتصاد وأهم هذه البرامج مايلي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تزامن هذا الوضع مع ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي أتاحت الجو المناسب لانتهاج سياسة التوسع في الإنفاق للنهوض بالاقتصاد والخروج من وضعية الركود، وقد أعلن هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004، في حين بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج. (11)

و بعد هذا البرنامج تم الإعلان عن برنامج تكميلي لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وولايات المضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وذلك بهدف تحسين التنمية البشرية ومستوى معيشة الأفراد واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة (2001-2004).

ب- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار أمريكي أي مايعادل 21214 مليار دج، والذي كان يهدف للحفاظ على معدلات التنمية البشرية (12).

ويوضح الجدول التالي مساعي الجزائر في تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصصت لهذا القطاع أكثر من 9903 مليار دج، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي: الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

النسبة (%)	المبالغ المخصصة (مليار دج)	البرنامج
45.42	9903	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية
	1886	- باقي القطاعات
38.58	8400	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	- قطاع المياه
	500	- قطاع التهيئة العمرانية

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

16.05	3500	3- برامج دعم التنمية الاقتصادية:
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص ص: 47-48. ويلاحظ من هذا التوزيع رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

1-3- علاقة برامج الإصلاحات الاقتصادية بتقلبات أسعار النفط:

دفع الأهميار الكبير المزدوج لأسعار النفط وقيمة الدولار سنة 1986 إلى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية داخلية حادة، برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة، ومن بين أهم هذه الاختلالات مايلي:

❖ انهيار الاستراتيجيات الصناعية؛

❖ تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني لعائدات النفط؛

❖ ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج قطاع المحروقات.

لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الذاتية كان أهمها إصلاح النظام المالي والنقدي وكذا الاستمرار في الإصلاح المؤسساتي الذي انطلقت فيه الجزائر سنة 1981، وقد تجسدت هذه الإصلاحات عمليا من خلال قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون 88-01 الصادر في 12-01-1988 غير أن هذه التدابير عجزت عن معالجة الوضعية الاقتصادية وأبرزت أنه لا يمكن أن يتحسن أداء الاقتصاد الوطني باستخدام آليات أخرى عندما تتراجع عوائد قطاع المحروقات (13).

وقد ارتبط نجاح هذه الإصلاحات بالفوائض النفطية التي سمحت بإتباع سياسات التحفيز، فمثلا في حرب الخليج حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا. وخلاصة القول في العلاقة التي تجمع هذه السياسات الإنمائية بالنفط تكمن في أن أسعار النفط هي المحرك الوحيد لهذه السياسات فالارتفاع سمح بنجاحها نسبيا في حين عرقل انخفاض سعر النفط عمليات النمو باعتبار عوائد صادرات النفط الإيراد الوحيد للجزائر.

II- اختبار العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015:

وفيما يلي سيتم اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في إطار قانون فاجنر.

II-1- الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

أولا. عرض بيانات و متغيرات الدراسة: البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي بيانات سلسلة زمنية

سنوية للفترة 1990-2015 من أجل تحديد العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي بالجزائر، حيث تم استخدام قيم أسعار النفط الفورية (صحاري بلاند) والمتحصل عليها من موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ونسب إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ومصدرها البنك الدولي.

أ- متغيرات الدراسة: سيتم التعامل في هذه الدراسة مع متغيرين أساسيين هما:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

● معدل النمو الاقتصادي: والذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الداخلي الحقيقي وسنرمز للسلسلة بالرمز GDP؛

● أسعار النفط: يقيس هذا المتغير السعر الفوري للبرميل من النفط بالدولار/برميل وسنرمز للسلسلة بالرمز OP. ثانيا. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أ- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015): تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في السوق وخاصة أوضاع السوق النفطية لأن النمو الاقتصادي مرهون بالنمو في قطاع المحروقات والشكل التالي يوضح تطورات معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2015): الشكل رقم (04): تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شهدت الفترة 1994-1990 معدلات نمو سالبة باستثناء سنتي 1990 و1992 أو ضعيفة حيث بلغ نمو الناتج الوطني الإجمالي 0.64% نتيجة لتراجع أسعار النفط وبداية الأزمة السياسية ما انعكس سلبا على نمو القطاعات الاقتصادية ، لتعرف تحسنا خلال الفترة 1995-2000 ، وذلك راجع لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

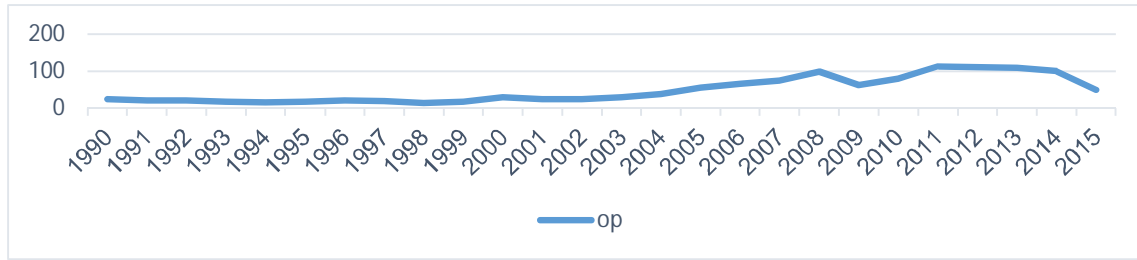
ثم شهدت الفترة 2004-2000 معدلات نمو أحسن من الفترتين السابقتين، أين بلغ المتوسط 3.99% لارتفاع أسعار النفط وتحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية .

بعد تحسن معدلات النمو الاقتصادي، عرفت هذه الأخيرة تراجعا وخصوصا بعد سنة 2007، تزامنا مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الطلب على النفط حيث انخفضت أسعاره.

أما في الفترة 2015-2010 فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ضئيلا بالمقارنة مع الفترة السابقة 2005-2009 حيث انتقل من 1.5% سنة 2009 إلى 4.1% سنة 2015.

ب- تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2015: والشكل الموالي يوضح تطورات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر الشكل رقم(05): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .

يتضح من خلال الشكل أن سعر النفط شهد تذبذبا خلال الفترة 1990-1999 بحيث وصل سنة 1999 إلى أدنى مستوياته بقيمة قدرها 13.072 دولار للبرميل، والتي تعرضت فيها السوق النفطية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط.

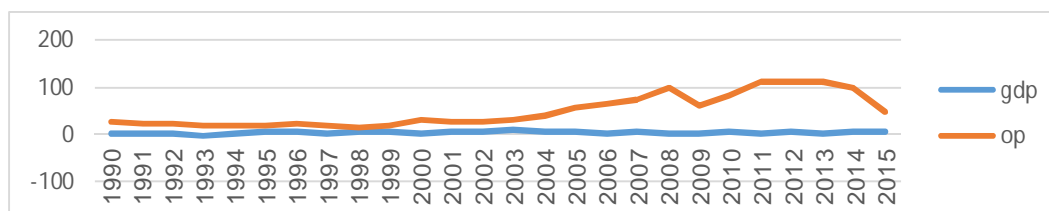
وابتداء من سنة 1999 حتى سنة 2004 شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا حيث وصلت إلى 18.078 دولار للبرميل الواحد سنة 1999 ليبلغ سنة 2004 أقصى قيمة له خلال هذه الفترة وقدرت بـ 38.328 دولار للبرميل الواحد، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل جيوسياسية واقتصادية منها الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق والاضطرابات العالمية التي عرفتها نيجيريا بالإضافة إلى ازدياد طلب الاقتصاديات الناشئة على النفط، خاصة الصين والهند.

لينخفض سنة 2009 إلى 62.163 دولار للبرميل الواحد أين كان سنة 2008 يقدر سعر النفط بـ 98.6 دولار للبرميل الواحد، وهذا الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاديات الكبرى، ليعاود الارتفاع مع بداية سنة 2010 حيث بلغ سعر النفط 80.253 دولار للبرميل الواحد واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ أقصى قيمة له سنة 2011 أين قدر بـ 112.897 دولار للبرميل الواحد، بسبب الاستقرار التدريجي للاقتصاد العالمي وبداية تعافيه من آثار الأزمة المالية العالمية .

و في منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تعرف انخفاضا ملحوظا وذلك لزيادة الإنتاج بعد استقرار الأوضاع في ليبيا وبداية انفراج العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد الاهتمام بالطاقة البديلة .

ت- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2015:

الشكل رقم (06): يوضح تطورات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2013.

من خلال الشكل نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) وتطورات أسعار النفط في الجزائر، الواضح في الشكل هو أصل عدم الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

في الأسواق العالمية النفطية، ولما كانت حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وللإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج المحلي 36.86% خلال الفترة (1990-2015)، مما يعني أن حوالي 36.86% من الناتج المحلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون أساسا من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعها، وتراوح نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي ما بين 22.5% و 48.8% خلال الفترة 1990-2015.

II-2- خطوات التحليل لبيانات ومتغيرات الدراسة:

أولا. اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جدر الوحدة): سيتم دراسة استقراره سلسلة تطور أسعار النفط وسلسلة تغيرات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2015، وذلك بالاستعانة باختباري ADF. أ- اختبار ADF لسلسلة النمو الاقتصادي: باستخدام برنامج "Eviews 8.0"، تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جدر الوحدة لسلسلة النمو الاقتصادي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

اختبار ديكي فولر الموسع للفروق الأولى (ADF- Test for Deference)			اختبار ديكي فولر الموسع للمستويات ADF-(ADF-Test for Levels)				المتغيرات
بدون ثابت None	الثابت والالاتجاه Trend and Intercept	الثابت Intercept	بدون ثابت None	الثابت والالاتجاه Trend and Intercept	الثابت Intercept		
-1.955681	-3.612199	-2.991878	-1.955681	-3.603202	-2.986225	$\alpha = 5\%$	
-8.087038	-4.363328	-8.015255	0.661762	-3.333845	-3.0486	T-test	
0.0000	0.0000	0.0000	0.8521	0.0839	0.0440	P- Value	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أن القيمة المحسوبة $|T_{cat}|$ أقل من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%) عند النموذج بدون ثابت ونموذج بالثابت، أما عند نموذج الثابت والاتجاه فتكون القيمة المحسوبة $|T_{cat}|$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%)، أي نقبل فرض العدم H_0 القائل بوجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوي، إلا أن عند احتساب الفروق الأولى لسلسلة معدل النمو الاقتصادي نجد أنها تصبح معنوية أي أن القيمة المحسوبة $|T_{cat}|$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%)، مما يعني إمكانية رفض فرض العدم المتمثل في عدم استقرار السلسلة الزمنية محل الدراسة في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة، وعليه فإن سلسلة Log(GDP) متكاملة من الدرجة الأولى (1) مما يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

ثانيا. اختبار ADF لسلسلة أسعار النفط: باستخدام برنامج "Eviews 8.0"، تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة أسعار النفط باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

اختبار ديكي فولر الموسع للمستويات ADF-(ADF-Test for Levels)			اختبار ديكي فولر الموسع للفروق الأولى (ADF- Test for Deference)			
الثابت Intercept	الثابت والالاتجاه Trend and Intercept	بدون ثابت None	الثابت Intercept	الثابت والالاتجاه Trend and Intercept	بدون ثابت None	المتغيرات
-	-3.603202	-	-2.991878	-3.612199	-1.955681	Log(OP)
2.986225	-	1.955020	-5.043023	-4.906727	-4.742422	
$\alpha = \%5$	T-test	0.9333	0.0005	0.0029	0.0000	P-Value

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أن القيمة المحسوبة $|T_{cal}|$ أقل من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%)، أي تقبل فرض العدم H_0 القائل بوجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوى، إلا أن عند احتساب الفروق الأولى لسلسلة سعر النفط نجد أنها تصبح معنوية أي أن القيمة المحسوبة $|T_{cal}|$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%)، مما يعني إمكانية رفض فرض العدم المتمثل في عدم استقرار السلسلة الزمنية محل الدراسة في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة، وعليه فإن سلسلة Log(OP) متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ مما يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

ثانيا. اختبار التكامل المشترك: بعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة وثبت أن المتغيرات تتصرف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، سيتم اختبار التكامل المشترك فيما بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك كما سبق الإشارة إليها تقوم على أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة.

أ- تقدير النموذج الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط: سنحاول تقدير معادلة خط انحدار لوغاريتم معدل النمو على لوغاريتم أسعار النفط وتكون معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta(OP_t) + e_t$$

حيث: β و α معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى، و e_t تمثل سلسلة البواقي أو الأخطاء. وبلاستعانة ببرنامج "Eviews 8.0" تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تقدير النموذج الخطي البسيط.

قيمة المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
4.608292	0.021344	215.9038	0.0000
α			

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

	0.0429	2.1972	0.003114	0.006844	β
R-squared		0.563560	Mean dependent var		4.633355
Adjusted R-squared		0.615906	S.D. dependent var		0.021419
S.E. of regression		0.021236	Akaike info criterion		-4.792435
Sum squared resid		0.010823	Schwarz criterion		-4.695658
Log likelihood		64.30165	Hannan-Quinn criter.		-4.764566
F-statistic		1.433327	Durbin-Watson stat		1.174137
Prob(F-statistic)		0.242914			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

من خلال تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط نلاحظ ان العلاقة بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة طردية، ومعامل الارتباط $R^2 = 56\%$ يعني أن 56% من معدل النمو الاقتصادي تفسر في هذا النموذج بدلالة أسعار النفط والنسبة الباقية أي 54% تفسر بدلالة متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.24$.

وعليه تكتب معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل التالي*:

$$GDP_t = \alpha + \beta(OP_t) + e_t$$

$$LOGGDP = 4.60829221343 + 0.00684366482291 * LOGOP$$

ثانيا. اختبار استقرار حد الخطأ e_t :

باستخدام برنامج "Eviews 8.0"، تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

اختبار ديكي فولر الموسع ADF-(ADF-Test for Levels)				
بدون ثابت None	الثابت والاتجاه Trend and Intercept	الثابت Intercept		المتغيرات
-1.955020	-3.603202	-2.986225	$\alpha = 5\%$	
-3.256471	-3.16443	-3.188291	T-test	Resid01
0.0022	0.1141	0.0328	P-Value	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول أن القيمة المحسوبة $|T_{cai}|$ أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (5%) في نموذج الثابت وبدون الثابت أما في نموذج الثابت والاتجاه فالقيمة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية، أي نرفض فرض العدم H_0 القائل بوجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي عدم استقرارها في المستوى، ونقبل الفرض البديل H_1 والمتمثل في عدم وجود جذر أحادي وبالتالي فإن سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة $I(0)$.

ومنه نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك وهذا لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل المشترك، أي توجد علاقة بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) error correction model: بعد تحليل نتائج التكامل المشترك بين المتغيرات، والتي أشارت إلى أنه هناك علاقة بينهما على المدى الطويل، يمكن المضي قدما نحو تنفيذ نموذج تصحيح الخطأ من أجل الكشف عن العلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. وأسفر تقدير النموذج عن النتائج التالية:

الجدول رقم (11): تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ.

$$\text{Equation: } D(\text{LOGOP}) = C(5) * (\text{LOGGDP}(-1)) - 0.00354679767403 * \text{LOGOP}(-1) - 4.62077756861 + C(6) * D(\text{LOGGDP}(-1)) + C(7) * D(\text{LOGOP}(-1)) + C(8)$$

Observations: 24

R-squared	0.223431	Meandependent var	0.064781
Adjusted R-squared	0.106946	S.D. dependent var	0.223841
S.E. of regression	0.211533	Sumsquaredresid	0.894923
Durbin-Watson stat	2.063180		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

توضح نتائج التقدير أن حد تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوية، مما يعني أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي كما توضح النتائج أن أسعار النفط عند فترة تباطؤ (1) تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر. رابعا. اختبار اتجاه العلاقة السببية أسعار النفط والنمو الاقتصادي بالجزائر: من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط فقد تم استخدام منهجية سببية جرانجر (Causality Granger's) وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = \sum \alpha_i Y_{t-i} + \sum \beta_j X_{t-j} + U_t$$

$$H_0 : \beta_j = 0 (X \rightarrow Y)$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0 (X \rightarrow Y)$$

الجدول رقم (13): نتائج اختبار جرانجر للسببية.

فرضية العدم	احصائية F	القيمة الاحتمالية	اتجاه العلاقة
أسعار النفط لا تسبب النمو الاقتصادي.	0.02105	0.8860	أسعار النفط ← النمو الاقتصادي
النمو الاقتصادي لا يسبب أسعار النفط.	0.02105	0.8860	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews8.

من خلال نتائج اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط يتضح أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أكبر بكثير من مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، أي نرفض فرضية أن أسعار النفط لا تسبب النمو الاقتصادي ونقبل فرضية أن النمو الاقتصادي لا يسبب أسعار النفط، وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة سببية متجهة من أسعار النفط نحو النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

لقد أسارت مختلف الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة واتجاهها تبقى محل اختلاف وتباين وذلك حسب خصوصية وطبيعة كل دولة، ولذلك جاء هذا البحث كمحاولة لتجاوز هذا الجدل، وذلك من خلال تحديد طبيعة واتجاه هذه العلاقة في الجزائر.

أولا. نتائج الدراسة:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد القيام بدراسة الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، منها ما هو متعلق بالجانب النظري، ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي:

- ❖ تتحد أسعار النفط بناء على عدة عوامل أهمها العرض والطلب العالمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأزمات المالية التي تنعكس تأثيرها على العرض والطلب في السوق النفطية .
- ❖ إن النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وذلك لارتباطه بأسعار النفط التي تشهد تقلبات من فترة لأخرى، ففي حالات الارتفاع يكون هناك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي دون أن يعكس ذلك الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وهذا عائد لكون الزيادة في العوائد النفطية تقابلها زيادة في الاستهلاك وليس في الاستثمار أو الإنتاج، في حين أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبا وبصورة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالصادرات النفطية .
- ❖ إن تحليل النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك (اختبار أنجل جرانجر) أوضح أنه هناك علاقة سببية طويلة الأجل قائمة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

ثانيا. اقتراحات الدراسة:

- من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، فإنه في هذا الصدد يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
 - ❖ استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية، تكون خليفة المحروقات، باعتبارها من الثروات الزائلة.
 - ❖ يجب تنويع الصادرات خارج قطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.
 - ❖ تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر.
 - ❖ يشكل قطاع النفط الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة تتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني.
 - ❖ يجب تحظير الجزائر لعصر ما بعد النفط لتفادي انهيار الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية لقطاع النفط.
- المراجع :

- (1) -صباح برايجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص:121.
- (2) - رفيقة صباغ و آخرون ، أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد43، سنة 2009.
- (3) - عبد الهادي حاج قويدر، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص:31.
- (4) - بوفليح نبيل ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، بدون سنة نشر، ص11.
- (5) - صباح برايجي، مرجع سبق ذكره، ص:122.

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

- (6) - محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1990، ص:157.
- (7) - جمال الدين لعويسات، التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1982، ص:31.
- (8) - محمد بلقاسم حسين بهلول، مرجع سبق ذكره، ص:110.
- (9) - مدني شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008، ص:109.
- (10) - ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص:29.
- (11) - قاسي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص:57.
- (12) - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص ص:47-48.
- (13) - عبد الرحمان عيه، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية-حالة الجزائر 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جامعة تيارت، الجزائر، 2011، ص ص:205-206.